J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 7(8): 825 - 834, 2016

A Study of Role of Governmental and Non- Governmental Organization in Suporting Rural Family Headed Woman

Marwa El-S. Esmail ; A. EL-R. A. EL-R. EL-Haydary; M. I. Elezaby and M. K. M. El-Sayed
Faculty of Agriculture, Alexandria University.

دور المنظمات الحكومية وغيرالحكومية في دعم المرأة المعيلة

مروة السيد إسماعيل محمد , عبدالرحيم عبدالرحيم الحيدري , محمد إبراهيم العزبي و مصطفي كامل محمد السيد
قسم التنمية الريفية ـ كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية

الملخص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية تحديد وقياس درجة دعم المرأة المعيلة ,وتحديد أهم العوامل المرتبطة بالدعم الكلي للمرأة المعيلة ومحاوره المختلفة (الإقتصادي ,والإجتماعي ,والسياسي ,والصحي والبيئي ,والنفسي ,والتشريعي) ,وإقتراح إستراتيجيات لتدعيم مؤازرة المرأة المعيلة في ضوء النتائج التي يسفر عنها البحث ,وبصفة خاصة استهدفت حصر وتحديد الجهات والهيئات والمنظمات التي يكون من أنشطتها دعم ومؤازرة المرأة المعيلة ,والتحديد الدقيق لطبيعة الأدوار ونوعية المساعدات التي تقدمها هذة الجهات والهيئات والمنظمات للمرأة المعيلة ,والتعرف علي نوعية الخدمات التي تقدمها الجهات والهيئات والمنظمات ,والحاصلين عليها ,ومدي كفايتها ,والإقتراحات التي يرونها لتحسين هذة الخدمات ,وتحديد المشكلات الرئيسية التي تواجه الجهات والهيئات والمنظمات الداعمة للمرأة المعيلة ,ومقترحات التغلب علي هذة المشكلات ,ولتحقيق أهداف هذة الدراسة تمثلت شاملة هذة الدراسة في جميع الوحدات المعيشية التي تعولها إمرأة بقرية محلة موسي بمحافظة كفرالشيخ ,أما عينة الدراسة فهي تمثل كل إمرأة معيلة موجودة في قرية محلة موسي ,وبذلك يبلغ قوام هذة العينة ٣٠٠ سيدة ريفية معيلة ,وبذلك يتضح أن العينة المأخوذة تمثل شاملة الدراسة ,وقد استخدم في تحليل بيانات هذة الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي منها النسب المئوية ,والمتوسط الحسابي ,والإنحراف المعياري ,والمدي ,وجداول التوزيع التكراري ,وذلك لعرض ووصف البيانات ,وكذلك تم إستخدام أساليب إحصائية أخري لبيان العلاقة بين المتغيرات التابعة وغيرها من المتغيرات المستقلة مثل معامل الإرتباط لبيان قوة إتجاه العلاقة بين المتغيرات ,وكذلك تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المرحلي لتحليل أثر المتغيرات المستقلة المدروسة علي المتغيرات التابعة ,كما أستخدم معامل الثبات (ألفا ـ كروميلخ) لقياس درجة ثبات بعض المتغيرات المركبة . وقد تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن الدعم الكلي المقدم للمرأة المعيلة منخفض ،في حين أن الدعم الإقتصادي والإجتماعي أكثر إنخفاضا ،كما ينخفض الدعم السياسي بدرجة كبيرة ،في حين أن الدعم الصحي والبيئي والنفسي يكاد ينعدم ,في حين كان الدعم التشريعي أكثر بقليل من المتوسط ,كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عشرة متغيرات مستقلة تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٩٧%) من التباين في الدعم الكلي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير المشاركة السياسية (٨١.٢%) ,ودرجة الثقة بالنفس (٨%) ,والدعم المنظمي (٥.١%) ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة ,والدعم العائلي المادي ,والحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ,ودرجة القيادية ,وبالرجوع إلي قيمة معامل التحديد R^2 والبالغة ٠.٩٦٩ يتضح أن المتغيرات العشرة المستقلة السابقة تفسر مجتمعه نحو ٩٦.٩% من التباين في مستوي الدعم الكلي للسيدات المعيلات المبحوثات ,وأن نسبة ٣.١% من التباين في درجة الدعم الكلي للسيدات المعيلات المبحوثات يرجع إإلي متغيرات أخري لم تشملها الدراسة ,ومن هنا يتضح الأهمية الكبرى لمتغيرات المشاركة السياسية للمرأة المعيلة ,والدعم المنظمي ,والدعم العائلي والمجتمعي المحلي ,والدعم الصحي والبيئي ,والمعرفة بالحقوق والواجبات ,ودرجة ثقة المرأة المعيلة بنفسها في تفسير التباين في درجة الدعم الكلي للمرأة المعيلة ،حيث أن هذة المتغيرات بمثابة المرتكزات الأساسية لإستراتيجية دعم المرأة المعيلة في ضوء نتائج الدراسة .

المقدمة

إن ظاهرة المرأة المعيلة ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية فقد خير الوجود البشري بحالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها ,ولكن إتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل المعنيين بشئون المرأة يشيرون إلي أزمة جديدة عاصفة بالمجتمع البشري لها آثارها السلبية ليس علي صعيد المرأة فقط بل علي المجتمع ككل ,ولما كانت المرأة هي أكثر العناصر الإجتماعية المعرضة للأذي فإن آثار هذة الظاهرة تصيب الكيان النفسي والبناء الذاتي للمرأة أولا ,ومن ثم إنعكست آثار هذة الحالة علي المجتمع بأسره (نادية حليم ,وفاء فهيم ,٢٠٠٢, ٣).

مشكلة الدراسة

بإعتبار أن المرأة نصف المجتمع ومسئولة وراعية للنصف الآخر دفع هذا العديد من الدول علي مختلف مستوياتها أن تضع في خططها التنموية وسياساتها الإجتماعية نصيب كبير للمرأة ومشكلاتها في جميع حالاتها سواء زوجة أو ربة أسرة أو عاملة أو معيلة لهذة الأسرة ,ولكن في ظل ظروف المجتمع المصري التي من الصعب للمرأة فيه أن تدير الأسرة ,حيث يحظي فيه الرجل بالكثير من المزايا علي حساب المرأة بإعتباره مجتمعا ذكوريا ,فالثروة في يد الرجل ,كما أ، الحيازات بإسم الرجل ,وكذلك التعليم أحق للرجل عن المرأة وما يترتب عليه من فرص عمل ودخل أكبر من نصيب الرجل دون المرأة ,كل هذا دفع ببرامج التنمية علي المستويات المحلية والإقليمية الإهتمام بالمرأة والنهوض بها كنوع من تدارك فترات الإهمال التي مرت بها وما لحق بها من أضرار نتيجة هذا الإهمال وهذا يتطلب وجود جهات وهيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية مثل الصندوق الإجتماعي ,وبنك التنمية والإئتمان الزراعي ,والمجلس القومي للمرأة ,وصندوق التنمية المحلية ,ووزارة التضامن الإجتماعي ,والإتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية لدعم ومساعدة المرأة بصفة عامة ,والمرأة المعيلة علي وجه الخصوص للنهوض بها (بثينة عمارة ,٢٠٠١ ,٣٥-٣٧) ,فهناك ثمة إرتباط بين الإعالة النسائية وتأنيث الفقر علي إعتبار أن هؤلاء النساء يمثلن الشرائح الأشد فقرا في المجتمع ,والأكثر معاناه من الظروف الإقتصادية والإجتماعية ,ومن السمات التي تجعل الأسرة التي ترأسها إمرأة أكثر تعرضا للفقر إرتفاع عدد المعالين ,وإنخفاض عدد المتكسبين في مثل هذة الأسر مقارنة بالأسر التي يعولها رجل ,وكذلك إنخفاض مستوي الدخول التي تكتسبها تلك الأسر التي تعولها إمرأة عن تلك التي تكتسبها الأسر التي يعولها الذكور ,مما إضطر غالبية النساء المعيلات للعمل في القطاع غير الرسمي أو الإلتحاق بحرف بسيطة لا تدر دخلا أو عائدا كافيا لإشباع إحتياجات الأسرة وذلك نتيجة لإفتقار هؤلاء النساء للمهارات اللازمة للعمل مما يستلزم تدريبهن علي الحرف أو المشروعات المولدة للدخل ,وأيضا العمل علي إكسابهن المهارات الإجتماعية والإقتصادية التي تؤهلن للإلتحاق بعمل مناسب لمواجهة الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعشن فيها (عبلة الساعاتي ,٢٠٠٢ ,٣٢) ,حيث تشير الإحصائيات والبيانات أن عدد الأسر المصرية التي تعولها إناث في تزايد مستمر ,حيث يوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن نسبة الأسر التي تعولها إناث تقدر بحوالي ١٢.٦% من الأسر المصرية ,زادت هذة النسبة في عام ٢٠٠٢ إلي حوالي ٢٢% من الأسر المصرية ,وتشير التقديرات الأولية للمؤشرات الديموجرافية لسكان مصر في عام٢٠٠٦ أن نسبة رؤساء الأسر من الإناث بلغت حوالي ٢٦.٢% من إجمالي عدد الأسر المصرية ,بينما وصلت الآن نسبة النساء المعيلات في مصر عام ٢٠١٢ إلي حوالي ٣٣% من إجمالي عدد الأسر ,فمن الملاحظ أن النسب تتضاعف خلال سنوات قليلة مما يشير إلي ضرورة الإهتمام بهذة الفئة ومساعدتها في مواجهة مشكلاتها منعا لتفاقمها أو حدوث مشكلات وظواهر أخري مترتبة عليها (أحمد إبراهيم ,١٩٩٤ ,٣١٥).

أهمية الدراسة

الدراسة الحالية إن هي إلا محاولة لتحفيز المجتمع للتصدي لظاهرة المرأة المعيلة بالوقوف إلي جانبها بالرعاية والتكافل وتمكينها من إدارة شئون أسرتها بالحد الذي يكفل لها حياة كريمة حتي ينعكس ذلك علي المجتمع كله بالإيجاب نحو تحقيق التنمية ,كما تهدف الدراسة التعرف علي دور الهيئات والجهات والمنظمات الحكومية وغيرالحكومية المنوط بها دعم المرأة المعيلة والتعرف علي المجهودات التي تقدمها هذه المنظمات للمرأة المعيلة ,حيث أن هناك هيئات كثيرة تأخذ علي عاتقها تدعيم ومؤازرة المرأة المعيلة ومساعدتها علي تأدية واجباتها ,إلا أنه وحتي الوقت الراهن تكاد تنعدم الدراسات التي تتناول هذا الجانب ,كذلك لايعرف علي وجه الدقة ما هي المساعدات والمجهودات التي تقدمها هذة الهيئات أو الجهات أو المنظمات للمرأة المعيلة ,وما إذا كانت هذة المساعدات تكفي إحتياجاتها وتغطيها أم أنها مازالت قاصرة حتي الآن عن متطلبات الأسر التي تعولها إمرأة ,وبما أن المرأة هي نصف المجتمع الحاضر وكل المجتمع في المستقبل لأنه يقع علي عاتقها تربية وإعداد النشىء للمستقبل ,ولما كان حجم الأسرة التي تعولها إمرأة يصل إلي ثلث عدد الأسر في مصر تقريبا في الوقت الراهن من هنا تنبع أهمية هذة الدراسة من كونها تتعلق بقطاع كبير في المجتمع تتحمل فيه المرأة مسئولية إعالة وتربية وتنشئة الأسرة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية بصفة عامة التعرف علي دور المنظمات الحكومية وغيرالحكومية في دعم المرأة المعيلة ,وبصفة خاصة تستهدف الدراسة :

١ ـ حصر وتحديد الجهات والهيئات والمنظمات التي يكون من أنشطتها دعم ومؤازرة المرأة المعيلة .

٢ ـ التحديد الدقيق لطبيعة الأدوار ونوعية المساعدات التي تقدمها هذة الجهات والهيئات والمنظمات للمرأة المعيلة .

٣ ـ التعرف علي نوعية الخدمات التي تقدمها الجهات والهيئات والمنظمات ,والحاصلين عليها ,ومدي كفايتها ,والإقتراحات التي يرونها لتحسين هذة الخدمات .

٤ ـ تحديد المشكلات الرئيسية التي تواجه الجهات والهيئات والمنظمات الداعمة للمرأة المعيلة ,ومقترحات التغلب علي هذة المشكلات .

٥ ـ تحديد وقياس درجة دعم المرأة المعيلة .

٦ ـ تحديد أهم العوامل المرتبطة بالدعم الكلي للمرأة المعيلة ومحاوره المختلفة .

٧ـ إقتراح إستراتيجيات لتدعيم ومؤازرة المرأة المعيلة في ضوء النتائج التي يسفر عنها البحث .

الإستعراض المرجعي والدراسات السابقة

تعرف المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تتحمل إعالة أفراد أسرتها لعدة أسباب منها هجرة الزوج ,أو وفاته ،أو سجنه ,أو عجزه ,أوالطلاق ,مما دعي الدولة للإهتمام بمساعدة المرأة المعيلة وزيادة تحرك المنظمات الحكومية والمؤسسات الأهلية من أجل عقد المؤتمرات المتعددة لمناقشة قضايا المرأة المعيلة ,ومما لا شك فيه أن ما دعا تلك المنظمات لهذا التحرك هو إدراك الشعوب بأهمية دور المرأة المعيلة وإعتبارها جزءاً من عملية التنمية ,وقد أجريت الدراسات ونظمت الندوات والمؤتمرات لوضع قضية المرأة المعيلة ودورها فى عملية التنمية تحت الدراسة والتتبع بهدف دعم المرأة المعيلة إقتصادياً ,وإجتماعياً ,وسياسياً ,وصحياً وبيئيا ,ونفسيا ,وتشريعيا وبالتالي مد يد العون لرفع مستواها لتمكينها من رعاية أسرتها لإنتاج أبناء قادرين علي خدمه مجتمعهم ,ويعرف دعم المرأة المعيلة بأنه العملية التى بمقتضاها يتم توفير فرص أكبر للمرأة المعيلة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات والقوانين والتعضيد النفسى والبيئى والسياسى اللازم لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية فى رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية ,حيث يمكن للمنظمات سواء الحكومية أو غيرالحكومية تقديم الدعم للمرأة المعيلة من خلال عدة محاور وهي محور الدعم الإقتصادى ,ومحور الدعم الإجتماعي ,ومحور الدعم السياسي ,ومحور الدعم الصحي والبيئي ,ومحور الدعم النفسي ,ومحور الدعم التشريعي (هبة عبداللطيف ,٢٠٠٤, ٦٩) ,وبذلك يمكن القول أن الدعم الكلي للمرأة المعيلة يتضمن عدة أبعاد هي :

١.الدعم الإقتصادى :

يتضمن ذلك البعد إمكانية مشاركة المرأة المعيلة فى الأنشطة المولدة للدخل ، والتى من خلالها تستطيع أن تحصل على دخل مستقل للانفاق على من تعول ، وهذا بالضرورة يستدعى حصول المرأة المعيلة على مصادر الإنتاج والتحكم فيها , كما يتضمن تقديم الدعم المادى للمرأة المعيلة لمساعدتها هى وأبنائها على مواجهة صعوبات الحياة وكذلك تقديم المعلومات والمهارات اللازمة للمرأة المعيلة فى مختلف المجالات الاقتصادية لتخطى مشكلات نقص الخبرات الإدارية لديها وكذلك تذليل العقبات التى تواجهها عند اقامة أى مشروع مولد للدخل لها ولأسرتها .

٢.الدعم الإجتماعي :

يتضمن ذلك البعد التركيز على مجموعة من الأمور الهامة التى من شأنها الارتقاء بالمرأة المعيلة اجتماعياً وبالتالى الارتقاء بالمجتمع ككل ,وتعبرالمرأة المعيلة عن شريحة عريضة من النساء تصل الى الثلث ، كل هذه الأمور تستدعى العمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة المعيلة فى القضايا المجتمعية مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع ، وكذلك العمل على توفير الخدمات التى تساعد المرأة المعيلة على إحداث التوازن بين مسئوليتها ودورها التنموى .

٣.الدعم السياسي :

والذى يتبلور فى دعم المشاركة السياسية للمرأة المعيلة من خلال زيادة نسبة تمثيلها فى مواقع اتخاذ القرار وزيادة نسبة عضويتها فى الأحزاب السياسية والنقابات ,وكذلك زيادة نسبة مشاركتها بالتصويت في الإنتخابات ,وأيضاً مساعدتها علي معرفة حقوقها وواجباتها تجاه بلدها ،كما ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء المعيلات فى التحليل والتنظيم والحراك نحو التغير الاجتماعى .

٤.الدعم الصحي والبيئي :

يتضمن هذا البعد فهم المرأة المعيلة لطبيعية البيئة التى تعيش فيها وكيفية استخدام الوسائل والموارد البيئية المتاحة لإشباع حاجاتها بطريقة صحية وسليمة وآمنة لها ولأولادها ,كما يتضمن هذا البعد رفع مستوى الوعى البيئى لدى المرأة المعيلة من خلال الندوات الصحية للقضاء على كافة العادات والأساليب الخاطئة فى التعامل مع البيئة المحيطة بالإضافة إلى توعية المرأة المعيلة وإطلاعها على كافة الطرق والوسائل الصحية لتربية أولادها وكذلك العادات الغذائية السليمة ,بالإضافة إلى عمل القوافل الطبية المجانية لإكتشاف الأمراض لديها ولدي أبنائها وتوفير العلاجات المناسبة لذلك ,مع تفعيل دور الوحدات الصحية للكشف المجاني لها ولأولادها.

٥.الدعم النفسي :

ينطلق هذا البعد من فكرة أن النساء المعيلات يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردى والمجتمعى اللاتى يعشن فيه ،ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء المعيلات بإمكانية إحداث تغير فى مجريات حياتهن بأنفسهن ، كما يؤكد هذا البعد على أن المرأة بصفة عامة تنشأ على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال باتخاذ كافة القرارات التى تؤثر عليها ، لذلك فإن البعد النفسى يتضمن تغيير الوضع ونقد ذلك النظام ,والعمل علي زيادة درجة ثقة المرأة المعيلة بنفسها وذلك من خلال تعريفها حقوقها وواجباتها ,وتعضيدها في مختلف المجالات لتعزيز الشعور لديها بأنها قادرة علي حل مشكلاتها ,وتدريبها علي تنفيذ مشروعات انتاجية صغري محسنه للدخل ,وتوجيهها النفسي والتربوي لمساعدتها علي توجية وتربية ابنائها ,ومحو أميتها ,وكذلك العمل علي تغيير نظرات الترحم والشفقة من المجتمع للمرأة المعيلة عن طريق تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام لقضايا المرأة المعيلة وكيفية التعامل معها بحيث تكون قادرة علي مواجهة ظروفها بكل ثقة .

٦. الدعم التشريعي :

يتضمن هذا البعد التشريعات والقوانين التي تقرها الدولة والتي من شأنها مساعدة المرأة المعيلة مادياً ومعنوياً لمواجهة متطلبات الحياة وإعانتها على القيام بدورها تجاه من تعول ,والسعي وراء سن تشريعات جديدة مستنبطة من إستراتيجيات دعم المرأة المعيلة التي تنادي بها الأبحاث العلمية والتي من شأنها النهوض بالمرأة المعيلة بصفة خاصة ,والنهوض بالمجتمع ككل بصفة عامة .

أما عن مشكلة الفقر الذى يهدد فئات المجتمع فهو يشكل أحد التحديات الكبرى التى تعوق جهود التنمية وقد ازدادت المخاطر على هذه الفئات فى السنوات الاخيره مع تفاقم معدلات التضخم والتحول الى اقتصاديات السوق إلا أن أكثر فئات المجتمع معاناة من ظاهرة الفقر هى المرأة ،فهى الأقل حظا من التعليم وبالتالى من فرص الحصول على عمل وهى الأقل تدريباً وتأهيلاً بل

وتزداد المشكله سوءا بالنسبه للمرأه المعيله المسئوله عن إعالة أسرتها ,حيث يعرف الفقر بأنه حالة معيشية لا يستطيع الفرد فى ظلها الحفاظ على مستوى لائق للمعيشة يوفر له القوة والقدرة المادية ويهئ له ولمن يعولهم التكيف الاجتماعى المطلوب ,وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (حجازي ,١٩٩٦) .

تذكر العديد من النظريات المفسرة للفقر والأطر النظرية التى عالجت قضية الفقر والفقراء ،سواء منها ما يرجع الفقر إلى الفرد نفسه ومنها دراسة "أوسكار لويس" عن ثقافة الفقر وهى من أهم النظريات، بالإضافة إلى النظريات الوظيفية ومنها نظرية"ماكس فيبر" ونظرية "تالكوت بارسونز" ،وهناك النظريات التى ترجع الفقر إلى المجتمع، وتعد نظرية "ماركس" من أهم هذه النظريات ،ونظرية التبعية والتى تفسر الفقر فى ضوء هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى والعمل على استغلالها وإفقارها ،بالإضافة إلى النظريات العشر التى قدمها علماء الاجتماع الريفى الامريكى وهم يحللون ظاهرة الفقر من خلالها (الغامرى ,١٩٨٠).

وفيما يلي إستعراض لبعض الدراسات السابقة في مجال دعم المرأة المعيلة ودور المنظمات في دعم المرأة المعيلة :

١- دراسة سالم ،أمل مسعود محمود : محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم ,٢٠١٣,وقد تم إختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بنسبة ٣٥% من إجمالي عدد السيدات الريفيات المعيلات بقري الدراسة وبذلك بلغ قوام هذة العينة ١٥٠سيدة ريفية معيلة موزعة علي قري الدراسة الثلاثة (قرية أبوصير دفنو ,وقرية معصرة عرفة ,وقرية كفر الزعفران) ,وقد تم تجميع البيانات بالمقابلة الشخصية بالمبحوثات بهدف توصيف مستويات التمكين الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والكلي للسيدات الريفيات المعيلات بمنطقة الدراسة ,والتعرف علي طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة ,ومستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات ,وتحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلي لمستويات تمكين السيدات الريفيات المعيلات المبحوثات ,والتعرف علي أهم المشكلات التي تعاني منها السيدات الريفيات المعيلات ,وكذا مقتلرحات حلها من وجهة نظر المبحوثات بعينة الدراسة ,وإقتراح المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها إستراتيجية تحسين مستويات تمكين المرأة الريفية المعيلة ,وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن غالبية المبحوثات (٦٠.٦%) من السيدات المعيلات المبحوثات مستوي تمكينهم الكلي منخفض وأن (٣٤.٧%) من المبحوثات يقعن في فئة التمكين الكلي المتوسط وحوالى (٤.٧%) من المبحوثات مستوى التمكين الكلي لهن مرتفع ,كما أوضحت النتائج أن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة من وجهة نظر المبحوثات هي :إنخفاض متوسط الدخل الشهري للأسرة ,ونقص فرص العمل المتاحة أمام المرأة المعيلة ,وإنخفاض قيمة المعاش وعدم كفايته للوفاء باحتياجات الأسرة ,ونقص الخبرة والتدريب اللازم للحصول علي فرصة عمل ,وتراكم الديون وصعوبة سدادها ,وغلاء الأسعار وعدم مناسبتها لدخل المرأة العيلة ,وارتفاع تكاليف تعليم الأبناء مما يتسبب في تسربهم من الدراسة ,وارتفاع تكاليف زواج الأبناء ,وعدم القدرة علي التوفيق بين متطلبات العمل واحتياجات المنزل والأسرة ,وعدم قدرة المرأة المعيلة علي حل مشكلات أبنائها بمفردها ,وعدم القدرة علي إقامة مشروع صغير لعدم وجود مكان صالح لذلك ,وارتفاع نسبة الأمية ,وصعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ,وتدني حالة المسكن وعدم توافر الاحتياجات الأساسية للأسرة به ,والتأثير السلبي لخروج المرأة للعمل علي العلاقة بينها وبين أبنائها ,والحالة النفسية السيئة للمرأة المعيلة بسبب سلبية نظرة المجتمع لها

٢- دراسة عبد اللطيف ،هبة احمد : دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة المعيلة ، ٢٠٠٤ ,حيث تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة من قريتي تطون ودفنو بمحافظة الفيوم من خلال استمارة استبيان للمرأة المعيلة ،ودليل مقابلة مع اعضاء مجلس ادارة جمعية تنمية المجتمع بالإعلام ،وتطبيق دليل المقابلة على جميع أعضاء مجلس الإدارة و عددهم (٩) و تم تطبيق الاستمارة على عينة (٥٠) من السيدات المعيلات المستفيدات من أنشطة الجمعية المختلفة اللاتى تنطبق عليهم شروط المبحوثات و هى ان تكون مستفيدة من إحدى أنشطة الجمعية ،ان تكون ارملة – مطلقة – مهجورة اى ليس لديها عائل ،أن يتراوح أعمار المبحوثات ما بين (٢٠–٥٠)عام ,وبلغ عددهم (٥٠) مبحوثة بهدف تحديد المعوقات التى تواجه المرأة المعيلة عند استفادتها من الخدمات التعليمية والصحية التى تقدمها الجمعية وكذلك تحديد المعوقات التى تواجه المرأة المعيلة عند الاستفادة من المشروعات التى تزيد من التوصل الى مقترحات حول كيفية التغلب على معوقات استفادتهن من الخدمات التعليمية والصحية وزيادة الدخل وكذلك تحديد ملامح الدور الذي يمكن أن يقوم به أعضاء مجلس الإدارة لتحسين الخدمات أو إضافة خدمات جديدة فى مجال الصحة والتعليم و الدخل ,وقد خلصت النتائج الى أن النسبة الأكبر من النساء المعيلات في عينة الدراسة أميات ,وأن مصدر الرزق لهن هو المعاش أو من الصدقات و انه لا يكفى احتياجات الأسرة ،كما أكد أعضاء مجلس إدارة الجمعية على عدم وجود برامج توعية او برامج لبناء قدرات المرأة المعيلة ،كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتمكين المرأة المعيلة .

٣- دراسة الليثى ،هبة : تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ، ٢٠٠١ ,والتى اجريت بريف محافظات الوجة البحري ،حيث اختيرت العينة بطريقة عشوائية منتظمة قوامها ٣٠٠ مفردة من قريتي مسير والقرضا ,بهدف الوقوف عند ظاهرة انتشار الفقر بين النساء أو ما يطلق عليه " تأنيث الفقر " حيث يعد مفهوم تأنيث الفقر من المفاهيم الحديثة الذي يدل على حساسية المرأة للمتغيرات الاقتصادية ، حيث أثبتت التجارب فى العديد من الدول ان مكافحة فقر المرأة تؤدى الى رفاهية المجتمع ككل ،ليس فقط لان المرأة تشكل نصف المجتمع ، و لكن لانه ثبت ان الزيادة فى دخل المرأة تؤدى الى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم و الصحة و التغذية اكثر مما تؤدى إليه الزيادة فى دخل الرجل ، و بالتالي زيادة رأس المال البشرى للمجتمع ككل ،هذا بالإضافة إلى مردود التعليم على معدل الخصوبة و تغذية و صحة الطفل ,وقد أسفرت النتائج عن أن الحكومة المصرية تتبنى برامج متعددة للحد من الفقر ،رغم عدم وجود جهة حكومية محددة مسئولة عن التخطيط و المراقبة والتنسيق بين مختلف البرامج والأنشطة المقدمة للفقراء ،حيث اعتمدت الاستراتيجيات المصرية لمواجهة الفقر على توليد الدخل – رأس المال البشرى– استراتيجيات شبكات الامان ،وبعد استعراض الجهود المبذولة من جهة الدولة فى الحد من الفقراء سواء فى مجال الاقتصاد او التعليم او الصحة او الأمان الاجتماعي ، قامت السياسات المعنية بمكافحة الفقر بين النساء ،وخلصت الى ان هناك معوقات تحول دون اخذ البعد النوعى فى الاعتبار عند وضع السياسات المعنية بالفقر ،مثل بعض التشريعات و القوانين التى تميز بين المرأة و الرجل ،وعدم تمكين المرأة من الوجود بواقع صنع القرار وجهل المرأة بحقوقها القانونية فضلا عن انتشار الامية بين النساء .

ومن نتائج العديد من الدراسات السابقة ذكرها في مجال دعم المنظمات للمرأة المعيلة نجد أن غالبية المبحوثات من المرأة المعيلة مستوي تمكينهن الكلي منخفض ,وأن نسبة قليلة منهن يقعن في فئة التمكين الكلي المتوسط ,ونادرا ما نجد مبحوثات من المرأة المعيلة مستوى التمكين الكلي لهن مرتفع (سالم ,٢٠١٣) ،كما اوضحت النتائج ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تفعيل دور المنظمات غير الحكومية و تمكين المرأة المعيلة (عبداللطيف ,٢٠٠٣) ،وخلصت نتائج بعض الدراسات إلى أن هناك معوقات تحول دون اخذ البعد النوعي في الاعتبار عند وضع السياسات المعنية بالفقر ،مثل بعض التشريعات و القوانين التى تميز بين المرأة و الرجل ،وعدم تمكين المرأة من الوجود بواقع صنع القرار و جهل المرأة بحقوقها القانونية فضلا عن انتشار الأمية بين النساء (الليثي ,٢٠٠١) .

الاجرءات البحثية

تضمنت الإجراءات البحثية للدراسة تحديد نوع الدراسة ,وتحديد منطقة وشاملة وعينة الدراسة ,وطرق وأدوات جمع البيانات ,وقياس المتغرات البحثية ,والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الاحصائي للبيانات الميدانية .

منطقة الدراسة :

حيث تم إختيار محافظة كفرالشيخ لإجراء هذة الدراسة وهي إحدي محافظات جمهورية مصر العربية ,وعاصمتها مدينة كفرالشيخ ,ويبلغ تعداد السكان التقديري لمحافظة كفرالشيخ في عام ٢٠١٥ حوالي ٢٦١٨١١١ مليون نسمة موزعين على ١٠ مراكز إدارية يتبعها ١٠ مدن ,و٤٤ وحدة محلية قروية ,و٤٧ قرية ,و٤٠١ تابع ,وقد اختيرت محافظة

كفرالشيخ نظرا لأنها تعتبر محل إقامة وعمل الباحثة وذلك لتيسير العملية البحثية والوصول منها إلي أفضل النتائج .

شاملة وعينة الدراسة :

شاملة الدراسة :

نظراً لكثرة عدد المراكز التابعة لمحافظة كفرالشيخ (١٠مراكز) ,وكثرة عدد القري التابعة لها ,وإتساع مساحة هذة القري مما يصعب معه دراسة جميع مراكز وقري المحافظة ,فقد تم إختيار أحد هذة المراكز لإجراء الدراسة ,وقد وقع الإختيار علي مركز كفرالشيخ بإعتباره أهم مراكز المحافظة وأكثرها عدداً فى السكان ,كما أن مركز كفرالشيخ يعد من أكبر مراكز المحافظة من حيث عدد الوحدات المحلية التابعة له ,هذا بالإضافة إلي تركز معظم المصالح الحكومية والجمعيات الأهلية بمركز كفر الشيخ .ويحتوى مركز كفرالشيخ علي ١٥ قرية أم و٣٥ قرية تابع ,وقد تم تقسيم القري الرئيسية (الأم) إلي ٣ فئات من حيث عدد الوحدات المعيشية الموجودة بها إلي قري منخفضة في عدد الوحدات المعيشية وتضم (محلة موسي ,والمرابعين ,ومتبول ,والشمارقة ,وكفر المنشئ البحري) ,وقري متوسطة في عدد الوحدات المعيشية وتضم (الحمراوي ,ودقلت ,والخادمية ,والحلافي ,وأريمون) ,وقري مرتفعة في عدد الوحدات المعيشية وتضم (مسير ,ودقميرة , وإسحاقة ,والحمراء ,ومحلة القصب) ,ونظراً لتعدد الوحدات المحلية داخل مركز كفرالشيخ (١٥وحدة محلية) ـ وكما هو معروف أن المجتمع الريفي متجانس إلي حد كبير فى خصائصه ـ فقد تم إختيار قرية من قري المركز بطريقة عشوائية ,وهي قرية محلة موسي حيث تعد من أكثر القري في عدد المطلقات والأرامل طبقا لحصرهم من قبل وزارة التضامن الإجتماعي , حيث تتضمن شاملة الدراسة جميع الوحدات المعيشية التى تعولها إمرأة من قرية محلة موسي .

عينة الدراسة :

لإختيار عينة المنظمات الحكومية وغير الحكومية تم حصر جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموجودة بجميع القري الرئيسية (الأم) بمركز كفرالشيخ ,وقد بلغ عددهم ١٥ قرية أم ,وتم إختيار قرية تابع من كل قرية أم بطريقة عشوائية ,ولما كانت إحدي القري الأم وهي قرية دقميرة ليس لها توابع فكان عدد القري التوابع في العينة ١٤ قرية تابع ,وقد أجريت الدراسة علي جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الموجودة بكل قرية دون إستبعاد أي منها ,أما فيما يتعلق باختيار عينة المرأة المعيلة فقد تم حصر الوحدات المعيشية الموجودة بقرية محلة موسي فكانت ١٣٢٥ وحدة معيشية ,حيث بلغ تعداد سكان قرية محلة موسي عام ١٩٩٦ حوالي ٤١٣٤ نسمة وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦ ,وبلغ تعداد سكان نفس القرية عام ٢٠٠٦ حوالي ٥١٣٣ نسمة موزعين علي ١٣٢٥ أسرة (وحدة معيشية) وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦ ,وكذلك بلغ عدد السكان التقديري لنفس القرية عام ٢٠١٠ حوالي ٥٥٦٣ نسمة وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٠ ,وتم حساب معدل الزيادة في عدد السكان في هذة القرية وذلك للتنبؤ بعدد السكان في قرية محلة موسي عام ٢٠١٦ ,حيث بلغ تقريبا ٦١٣٢ نسمة ,ولما كانت نسبة الوحدات المعيشية التي تعولها إمرأة في المجتمع المصري تصل إلي الربع تقريبا علي أقل تقدير ,تم تطبيق هذة النسبة علي قرية محلة موسي لتبلغ عدد الوحدات المعيشية التي تعولها إمرأة في قرية محلة موسي ٣٣١ وحدة معيشية تقريبا ,ونظرا لأن هناك أسر غير موجودة تماما تم أخذ ٣٠٠ وحدة معيشية تمثلهم ٣٠٠ إمرأة معيلة ,ولما كانت شاملة الدراسة تمثل جميع الوحدات المعيشية التي تعولها إمرأة بقرية محلة موسي ,فمن هذا يتضح أن العينة المأخوذة تمثل شاملة الدراسة .

ولقد تم إختيار عينة المرأة المعيلة من قرية محلة موسي بإستخدام طريقة المربعات ,حيث تم تقسيم القرية إلي أربعة مربعات مرقمة (١ ـ ٤) حسب الإتجاهات الأصلية ,بحيث يشير المربع رقم١ إلي إتجاه الشمال ,والمربع رقم٢ إلي إتجاه الجنوب ,والمربع رقم٣ إلي إتجاه الشرق ,ويشير المربع رقم٤ إلي إتجاه الغرب ,وقد تم حصر الأسر التي تعولها إمرأة في كل مربع من المربعات ,وتم أخذهن جميعا ,وقد تم الإستعانة بعدد من الإخباريين بقرية محلة موسي للمساعدة في حصر أعداد وأماكن إقامة السيدات الريفيات المعيلات بقرية الدراسة ,وذلك لتيسير عملية جمع البيانات .

جمع بيانات الدراسة :

استخدم في جمع البيانات الميدانية اللازمة لإستيفاء أغراض البحث منهج المسح الإجتماعي ,وقد إنتهجت الدراسة في تجميع البيانات البحثية اللازمة أسلوبين رئيسين ,الأول: مصادر البيانات الثانوية عن طريق المصادر الرسمية مثل بيانات مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة كفرالشيخ ,والثاني: الإستبيان بالمقابلة السخصية ,حيث تم تصميم نوعين من صحائف الإستبيان لإستيفاء أغراض البحث ,أحدهما إستبيان خاص بالمرأة المعيلة ,والثاني إستبيان خاص بالمنظمات الحكومية وغيرالحكومية ,وقد أجري اختبار قبلي لصحيفتي الاستبيان في احدي القري المشابهة لقرية الدراسة ,وتم اجراء بعض التعديلات اللازمة علي صحيفتي الاستبيان في ضوء الاختبار القبلي واعيد صياغتهما في الصورة النهائية ,وتم استيفاء بيانات الصحيفتين عن طريق المقابلة الشخصية مع رؤساء المنظمات الحكومية وغيرالحكومية وكذلك المرأة المعيلة بعينة الدراسة .

تحليل بيانات الدراسة :

بعد انتهاء عملية جمع البيانات الميدانية تم تفريغ البيانات وفقا للكود المصمم للدراسة وتم تخزينها في الحاسب الآلي تمهيدا لتحليلها واستخدم في تحليل بيانات هذة الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي منها النسب المئوية ,والمتوسط الحسابي ,والإنحراف المعياري ,والمدي ,وجداول التوزيع التكراري ,وذلك لعرض ووصف البيانات ,وكذلك تم إستخدام أساليب إحصائية اخري لبيان العلاقة بين المتغيرات التابعة وغيرها من المتغيرات المستقلة مثل معامل الإرتباط وذلك لبيان قوة إتجاه العلاقة بين المتغيرات ,وكذلك تم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المرحلي لتحليل أثر المتغيرات المستقلة المدروسة علي المتغيرات التابعة ,كما أستخدم معامل الثبات (ألفا ـ كرومباخ) لقياس درجة ثبات بعض المتغيرات المركبة بطريقة كرومباخ ,وذلك من خلال إستخدام البرنامج الإحصائي spss 16 .

النتائج البحثية

أظهرت نتائج الدراسة الأهمية الكبري لوسائل الإعلام بصورها المختلفة المرئية والمسموعة ,وكذلك لوزارة التضامن الإجتماعي ,والمدارس في دعم المرأة المعيلة وذلك من وجهة نظر المراة المعيلة نفسها ،مما يعطي دورا محوريا لهذه الجهات في دعم المرأة المعيلة ،كما لوحظ الغياب الكلي للمجلس القومي للمرأة وفروعه المختلفة في هذا المجال رغم أن مساعدة المرأة المعيلة يعد من أولوياته ,كما أوضحت نتائج الدراسة الأهمية الكبري للمدارس علي إختلاف أنواعها يليها وزارة التضامن الاجتماعي ,والمساجد في مساعدة المرأة المعيلة وذلك من وجهة نظر القائمين علي إدارة هذه المنظمات ،إلا أن المدقق في نوعية هذه المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات يتبين له أن غالبيتها تتعلق بأمور هامشية مثل إعفاء أبناء المرأة المعيلة من المصروفات الدراسية ,وتعليم الأبناء كيفية حل مشاكلهم ,وعمل بعض الفصول لمحو أمية المرأة المعيلة وأبنائها الأميين وذلك من جانب المدارس بأنواعها المختلفة ،وفيما يتعلق بوسائل الإعلام يتبين أن غالبية المساعدات تتعلق بتوعية المرأة المعيلة وإرشادها لبعض الأمور المتعلقة بالحفاظ علي المياه ,والتثقيف الصحي والبيئي ,ومعرفة حقوقها وواجباتها اتجاه بلادها ,وجميعها أمور تتعلق بنواحي تثقيفية قومية وغاب عن هذه الوسائل الإعلامية البرامج التي توجه المرأة نحو تربية أبنائها التربية الصحيحة ,وكذلك تحسين دخلها ووضعها الاقتصادي ,كما يتبين ان أهم ما تقوم به وزارة التضامن الاجتماعي ينحصر في صرف المعاشات بصورها المختلفة ,وتقديم بعض المنح والمساعدات والهبات للمرأة المعيلة ،في حين تنحصر أهم مساعدات المساجد للمرأة المعيلة في تعريفها بحقوقها وواجباتها تجاه بلدها ,وغرس القيم الدينية وتعاليم الدين السمح ,وتعليم أبناء المرأة المعيلة الإعتماد علي الذات ,وكذلك توعية المرأة المعيلة في الحفاظ علي المياه ,كما بينت نتائج الدراسة ضآلة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في مساعدة المرأة المعيلة ،إذ اقتصر دورها علي بعض المجالات دون الاخري حيث اهتمت بتعليم الابناء كيفية الاعتماد علي الذات في حل مشاكلهم ,وعمل فصول لمحو أمية المرأة المعيلة وأبنائها الأميين ,وزيادة ثقة المرأة المعيلة بنفسها ,ومساعدتها في تربية اولادها ,وتشجيعها علي التصويت في الانتخابات وهي أمور في غاية الأهمية ،إلا أن الأمور المتعلقة بمساعدة المرأة المعيلة علي القيام بمشروعات صغيرة مدرة للدخل ,أو توفير فرص عمل لها أو لأولادها ,أو اكسابها بعض المهارات اللازمة لعمل هذه المشروعات كانت في ادني صورها رغم حاجة المرأة المعيلة وأسرتها إلي الدعم الاقتصادي لزيادة دخلها.

وبخصوص أهم المساعدات التي تقدمها مراكز الشباب للمرأة المعيلة تبين أن أهمها عمل فصول لمحو الأمية للمرأة المعيلة ولأبنائها الأميين ,والعمل علي زيادة ثقتها بنفسها من خلال إكسابها المهارات اللازمة لعمل مشروع صغير مدر للدخل ,ومساعدتها علي معرفة حقوقها وواجباتها تجاه بلدها ,ومساعدتها علي تنشئة وتربية الأبناء تربية صحيحة ,كما اقتصرت

المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للمرأة المعيلة علي تقديم بعض المساعدات المادية والمعونات والهبات للمرأة المعيلة وأولادها في المناسبات ،واقتصر دور المعاهد الأزهرية علي إعفاء أبناء المرأة المعيلة من المصروفات الدراسية وتكريمها في الحفلات والمناسبات بإعطائها بعض الهدايا لها ولأولادها ،أما الوحدة الصحية فكانت أغلب مساعدتها تتعلق بتقديم بعض الإرشادات الصحية والتثقيفية والبيئية ,وتوفير التحصينات والتطعيمات لأبناء المرأة المعيلة ،وبخصوص المساعدات التي يقدمها الصندوق الاجتماعي للمرأة المعيلة أظهرت النتائج أنها تتعلق بمنح بعض القروض الصغيرة والمتناهية الصغر ,وتعريف المرأة المعيلة بكيفية الاستفادة من هذه القروض ,وتمويل بعض المشروعات الصغير المدرة للدخل ،كما أظهرت نتائج الدراسة أن بنك ناصر الاجتماعي ينحصر دوره في تمويل بعض المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ,وعمل بعض دراسات الجدوى لبعض هذه المشروعات الصغيرة ,وعمل دورات تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة ,كذلك بينت نتائج الدراسة أن جمعية رعاية اسر المسجونين انحصر دورها في تقديم معاش لأسرة المسجون لمساعدتهم علي مواجهة الحياة ،في حين بينت نتائج الدراسة أن بنك التنمية والإئتمان الزراعي قدم بعض القروض القليلة للمرأة المعيلة.

إلا أن الصورة من وجهة نظر القائمين علي إدارة هذه الجهات أظهرت تباينا كبيرا بين ما تقدمه هذه الجهات من مساعدات المرأة المعيلة ولأبنائها من وجهة نظرهم وبين ما ذكرته المرأة المعيلة نفسها عن هذه المساعدات ,فقد بينت نتائج الدراسة عدم كفاية غالبية هذه الخدمات التي تقدمها هذه الجهات للمرأة المعيلة من وجهة نظر المرأة المعيلة نفسها ،وجاء في مقدمة مقترحات المرأة المعيلة لتحسين تقديم هذه الخدمات تسهيل إجراءات الحصول علي القروض ,وزيادة قيمة الدعم المخصص للمنح والمساعدات ,وتقليل الفائدة علي بعض القروض ,وزيادة قيمة المعاشات الخاصة بالمرأة المعيلة ,وتيسير إجراءات الحصول عليها ,وعمل دورات تدريبية خاصة بالمشروعات الصغيرة ,وتوفير فرص عمل لها ولأولادها ,والاهتمام بتعليم أبناء المرأة المعيلة في المدارس .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه الجهات والمنظمات المساعدة للمرأة المعيلة تتلخص في قلة إمكانياتها المادية ,وضآلة الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه للمرأة المعيلة ,وصعوبة إجراءات الحصول علي هذا الدعم ،كما أظهرت النتائج أن أهم الاقتراحات للتغلب علي هذه المشكلات تتمثل في توفير الدعم المادي من الدولة لتحسين أوضاع المرأة المعيلة ,وتحسين إجراءات الحصول عليه لتجنبها الشعور بالحرج من ظروفها ,والعمل علي تغيير نظرة المجتمع للمرأة المعيلة ,كما أظهرت نتائج الدراسة أن ثلثي النساء المعيلات كن أقل من ٥٥ عاما وأن ثلثيهما كن أميات ،وأن اغلب أسرهن ممتدة ,وغالبيتهن العظمي لا يعملن ,والحالة الدخلية لهن تحت المتوسطة ,وغالبيتهن الحالة المعيشية لهن منخفضة ,ودرجة الانفتاح الثقافي والجغرافي لديهن منخفضة ايضا ،كما أن غالبيتهن إن لم يكن كلهن ليسوا أعضاء في المنظمات ,ولا يشاركن في أمور مجتمعهن المحلي ،ومستواهن الطبقي منخفض ,ولم يحصلن علي دورات تدريبية إلا القليل منهن ،كما أن مشاركتهن السياسية منخفضة أو متوسطة ،ووعيهن الصحي والبيئي منخفض ،وأن قرابة نصفهن ثقتهن بأنفسهن منخفضة ،إلا أن ثلثي عددهن يعتمدن علي أنفسهن بدرجة مرتفعة ،كما أن أبنائهن يعتمدوا علي أنفسهم بدرجة كبيرة .

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الدعم الكلي للمرأة المعيلة في الدراسة منخفض ،في حين أن الدعم الإقتصادي والإجتماعي أكثر إنخفاضا ،كما ينخفض الدعم السياسي بدرجة كبيرة ،في حين أن الدعم الصحي والبيئي والنفسي يكاد ينعدم ,في حين كان الدعم التشريعي أكثر من المتوسط [جدول (١)].

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم الكلي للمرأة المعيلة وكل من درجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة العضوية للمنظمات ,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ,والدرجة الكلية لمستوي المعيشة ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم الكلي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٢)].

جدول (١) وصف المتغير التابع ومحاوره

التوصيف	العدد	%
الدعم الكلي للمرأة المعيلة		
منخفض(٦٨-٩٠)	٢٧٤	٨٢.٣
متوسط(٩١-١١٣)	٤٠	١٣.٣
مرتفع(أكثر من ١١٣)	١٣	٤.٣
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم الإقتصادي		
منخفض (٢١-٢٨)	٢٨٥	٩٥.٠
متوسط (٢٩- ٣٦)	٦	٢.٠
مرتفع (أكثر من ٣٦)	٩	٣.٠
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم الإجتماعي		
منخفض (٧-٩)	٢٩٤	٩٨٠
متوسط (١٠- ١٢)	٢	٠.٧
مرتفع (أكثر من ١٢)	٤	١.٣
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم السياسي		
منخفض (٥-٨)	٢٥٦	٨٥.٩
متوسط (٩- ١٢)	٤٠	١٣.٤
مرتفع (أكثر من ١٢)	٢	٠.٧
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم الصحي والبيئي		
منخفض (٨-١١)	٢٩٨	٩٩.٣
متوسط (١٢- ١٥)	٠	٠.٠
مرتفع (أكثر من ١٥)	٢	٠.٧
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم النفسي		
منخفض (٢١-٣٢)	٢٩٨	٩٩.٣
متوسط (٣٣- ٤٤)	٠	٠.٠
مرتفع (أكثر من ٤٤)	٢	٠.٧
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠
الدعم التشريعي		
منخفض (٦-٧)	٧٩	٢٦.٣
متوسط (٨)	٢٠٩	٦٩.٧
مرتفع (٩)	١٢	٤.٠
جملة	٣٠٠	١٠٠.٠

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (٢) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم الكلي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري.

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.١٤٦	*٠.٠١١
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.٠٤٦	٠.٤٣٢
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٠٢٠	*٠.٠٣٨
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٢٧٦	**٠.٠٠٠
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٤٦٩	**٠.٠٠٠
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.٢١١	**٠.٠٠٠
C17	المستوي الطبقي	٠.٥٩٦	**٠.٠٠٠
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٥٥٢	**٠.٠٠٠
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٩٠١	**٠.٠٠٠
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٦٠٦	**٠.٠٠٠
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٨٩٧	**٠.٠٠٠
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٧٧٩	**٠.٠٠٠
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٧١٠	**٠.٠٠٠

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم الإقتصادي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم الإقتصادي للمرأة المعيلة وكل من الدخل الشهري للوحدة المعيشية ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة العضوية للمنظمات ,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ,والدرجة الكلية لمستوي المعيشة ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والحالة العملية للمبحوثة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم الإقتصادي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٣)].

جدول (٣) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم الإقتصادي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري .

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.١٦٠	٠.٠٠٦**
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.١٤٣	٠.٠١٣**
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.١٢٩	٠.٠٢٥*
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٠٧٩	٠.١٧١
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٥٩٤	٠.٠٠٠**
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.١٨٠	٠.٠٠٢**
C17	المستوي الطبقي	٠.٧٣٠	٠.٠٠٠**
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٦٧١	٠.٠٠٠**
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٤٥٧	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٢٧٦	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٣٨٠	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٤٦٢	٠.٠٠٠**
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٢٨٤	٠.٠٠٠**

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم الإجتماعي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم الإجتماعي للمرأة المعيلة وكل من الدرجة الكلية لمستوي المعيشة ,ودرجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة العضوية للمنظمات ,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ,والدخل الشهري للوحدة المعيشية ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والحالة العملية للمبحوثة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم الإجتماعي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٤)].

جدول (٤) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم الإجتماعي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري .

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.٥٥٣	٠.٠٠٠**
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.١١٠	٠.٠٥٧*
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٣٨٢	٠.٠٠٠**
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٢٩٩	٠.٠٠٠**
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٣٣٨	٠.٠٠٠**
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.٢٢٨	٠.٠٠٠**
C17	المستوي الطبقي	٠.٤٤٤	٠.٠٠٠**
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٤٦٣	٠.٠٠٠**
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٤٦٢	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٤١٦	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٣١٧	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٢٩٦	٠.٠٠٠**
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.١٩٦	٠.٠٠١**

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم السياسي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم السياسي للمرأة المعيلة وكل من درجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة العضوية للمنظمات ,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ,ودرجة الكلية لمستوي المعيشة ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والحالة العملية للمبحوثة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم السياسي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٥)].

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم الصحي والبيئي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم الصحي والبيئي للمرأة المعيلة وكل من درجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة العضوية للمنظمات,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ،ودرجة الكلية لمستوي المعيشة ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والحالة العملية للمبحوثة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم الصحي والبيئي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٦)].

جدول (٥) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم السياسي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري .

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.١٤٠	٠.٠١٥*
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	-٠.٠٢٣	٠.٦٨٩
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.١١٢	٠.٠٥٤*
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٣٠٧	٠.٠٠٠**
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.١٨٣	٠.٠٠١**
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.٢٤١	٠.٠٠٠**
C17	المستوي الطبقي	٠.٣٢٨	٠.٠٠٠**
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٣٨٣	٠.٠٠٠**
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٨٥٠	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٦٧٠	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٦٥١	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٦٤٣	٠.٠٠٠**
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٥٢٧	٠.٠٠٠**

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (٦) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم الصحي والبيئي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري .

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.١٩٣	٠.٠٠١**
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	-٠.٠٢٣	٠.٦٩٤
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.١٥٧	٠.٠٠٦*
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٤٤٥	٠.٠٠٠**
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٠٧٤	٠.٢٠٢
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.٣٢١	٠.٠٠٠**
C17	المستوي الطبقي	٠.٢٩٦	٠.٠٠٠**
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٣٩٩	٠.٠٠٠**
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٤٨٠	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٠٠١	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٤٠٩	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٢٨١	٠.٠٠٠**
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٤٤٦	٠.٠٠٠**

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم النفسي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم النفسي للمرأة المعيلة وكل من درجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,والمستوي الطبقي ,ودرجة الحصول علي دورات تدريبية ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,ودرجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم ،ودرجة العضوية للمنظمات ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة ,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية [جدول (٧)].

جدول (٧) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم النفسي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	٠.٠٢٨	٠.٦٢٩
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.٠٠	٠.٩٨٨
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٠٣٠	٠.٦٠٤
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.١٦٤	٠.٠٠٤**
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٣٨٠	٠.٠٠٠**
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.١١٣	٠.٠٥١*
C17	المستوي الطبقي	٠.٤٥٨	٠.٠٠٠**
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.٣٨٠	٠.٠٠٠**
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٨٧٤	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٤٣١	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٩٥٦	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٨٠٤	٠.٠٠٠**
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٧٦٦	٠.٠٠٠**

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات البحثية المستقلة ومستوي الدعم التشريعي تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية معنوية موجبة بين درجة الدعم التشريعي للمرأة المعيلة وكل من درجة الإنفتاح الثقافي ,ودرجة الإنفتاح الجغرافي ,ودرجة المشاركة السياسية ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي ,ودرجة الثقة بالنفس ,والدخل الشهري للوحدة المعيشية ,والمستوي الطبقي ,والمستوي التعليمي للمبحوثة ,ونوع الاسرة س,والمشاركة في مشروعات خدمة القرية ,كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إرتباطية سالبة بين درجة الدعم التشريعي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة [جدول (٨)].

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عشرة متغيرات مستقلة تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٩٧%) من التباين في الدعم الكلي للمرأة المعيلة , يأتي في مقدمتها متغير المشاركة السياسية (٨١.٢%) , ودرجة الثقة بالنفس (٨%) , والدعم المنظمي (٥.١%) [جدول (٩)].

في حين أنه يوجد أربعة عشر متغيراً مستقلاً تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٧٩%) من التباين في الدعم الإقتصادي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير المستوي الطبقي (٥٣.٩%) ,والدعم العائلي المادي (٦.١%) ,والدعم المجتمعي المحلي (٤.١%) [جدول (١٠)].

جدول (٨) يوضح العلاقة بين مستوي الدعم التشريعي والمتغيرات المستقلة المقاسة علي المستوي الفتري .

م	إسم المتغير	قيمة معامل الإرتباط	مستوي المعنوية
C1	عمر المبحوثة	-٠.٥٤٩	٠.٠٠٠**
C6	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.١١٨	٠.٠٤٢*
C7	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٠٧٦	٠.١٩١
C8	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٤٧٣	٠.٠٠٠**
C9	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٢١٥	٠.٠٠٠**
C15	درجة العضوية للمنظمات	٠.٥٦٣	٠.١٠٨
C17	المستوي الطبقي	٠.١١٦	٠.٠٤٥*
C18	درجة الحصول علي دورات تدريبية	٠.١٣٩	٠.١٦٠
C20	درجة المشاركة السياسية	٠.٢٢٦	٠.٠٠٠**
C21	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٣١٠	٠.٠٠٠**
C22	درجة الثقة بالنفس	٠.٣٥٣	٠.٠٠٠**
C23	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٠٤٠	٠.٤٣٣
C24	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.١٠٥	٠.٦٠٨

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (٩) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم الكلي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	درجة المشاركة السياسية	٠.٩٠١	٠.٨١٢	٠.٨١٢	٠.٩٠١	٠.٠٠٠
٢	درجة الثقة بالنفس	٠.٩٤٥	٠.٨٩٣	٠.٠٨٠	٠.٤٨٤	٠.٠٠٠
٣	الدعم المنظمي	٠.٩٧٢	٠.٩٤٤	٠.٠٥١	٠.٣٥٨	٠.٠٠٠
٤	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٩٧٨	٠.٩٥٦	٠.٠١٢	٠.١١٩	٠.٠٠٠
٥	درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة	٠.٩٨٠	٠.٩٦١	٠.٠٠٥	٠.٠٩٣	٠.٠٠٠
٦	الدعم العائلي المادي	٠.٩٨٢	٠.٩٦٤	٠.٠٠٣	٠.٠٦٩	٠.٠٠٠
٧	الحصول علي دورات تدريبية	٠.٩٨٣	٠.٩٦٦	٠.٠٠٢	٠.٠٦٥	٠.٠٠٠
٨	درجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية	٠.٩٨٤	٠.٩٦٧	٠.٠٠١	٠.٠٤٤	٠.٠٠٢
٩	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٩٨٤	٠.٩٦٨	٠.٠٠١	٠.٠٤٩	٠.٠٠٢
١٠	درجة القيادية	٠.٩٨٤	٠.٩٦٩	٠.٠٠١	٠.٠٣٥	٠.٠٢٥

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث

جدول (١٠) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم الإقتصادي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	مستوي المعنوية
١	المستوي الطبقي	٠.٧٣٥	٠.٥٤١	٠.٥٣٩	٠.٧٣٥	٠.٠٠
٢	الدعم المجتمعي المحلي	٠.٧٦٣	٠.٥٨٣	٠.٠٤١	٠.٢٢٨	٠.٠٠
٣	درجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية	٠.٧٨٢	٠.٦١٢	٠.٠٣٨	-٠.١٨٤	٠.٠٠
٤	الدعم العائلي المادي	٠.٨٢١	٠.٦٧٤	٠.٠٦١	٠.٣٠٢	٠.٠٠
٥	الحصول علي دورات تدريبية	٠.٨٣٠	٠.٦٨٩	٠.٠١٥	٠.٢٢٧	٠.٠٠
٦	درجة القيادية	٠.٨٤٢	٠.٧٠٩	٠.٠١٩	-٠.١٨٩	٠.٠٠
٧	درجة المشاركة السياسية	٠.٨٥٧	٠.٧٣٥	٠.٠٢٦	٠.٢٤٣	٠.٠٠
٨	درجة الوعي البيئي	٠.٨٦٢	٠.٧٤٢	٠.٠٠٦	-٠.١٠٧	٠.٠٠
٩	الدعم المنظمي في حالة وجود درجة المشاركة السياسية	٠.٨٧٤	٠.٧٦٥	٠.٠٢٢	٠.٥٨٧	٠.٠٠
١٠	الدعم المنظمي في حالة عدم وجود درجة المشاركة السياسية	٠٨٧٣	٠.٧٦٣	٠.٠٠١	٠.٧٠٠	٠.٠٠
١١	عمر المبحوثة	٠.٨٧٧	٠.٧٦٩	٠.٠٠٦	٠.٠٨٨	٠.٠٠٤
١٢	درجة الانفتاح الجغرافي	٠.٨٨١	٠.٧٧٥	٠.٠٠٦	٠.١١٥	٠.٠٠٥
١٣	الدعم العائلي المعنوي	٠.٨٨٥	٠.٧٨٣	٠.٠٠٧	٠.١٣٦	٠.٠٠٢
١٤	الدخل الشهري للوحدة المعيشية	٠.٨٨٨	٠.٧٨٩	٠.٠٠٥	-٠.٠٨٤	٠.٠٠٧

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

كما يوجد إثني عشر متغيراً مستقلاً تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٨٣%) من التباين في الدعم الإجتماعي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير الدعم المنظمي (٤٠.٦%) ,وعمر المبحوثة (١٦.٤%) ,ودرجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية (٩.٢%) [جدول (١١)].

كما يوجد إثني عشر متغيراً مستقلاً تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٩١%) من التباين في الدعم السياسي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير درجة المشاركة السياسية (٧٣.٦%) ,ودرجة الوعي الصحي والبيئي (٨.٦%) ,ودرجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية (٥.٨%) [جدول (١٢)].

في حين أنه يوجد متغير مستقل واحد فقط يفسر (١٠٠%) من التباين في الدعم الصحي والبيئي ,وهو متغير درجة الوعي الصحي والبيئي [جدول (١٣)].

كما يوجد سبعة متغيرات مستقلة تتضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٩٦%) من التباين في الدعم النفسي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير درجة الثقة بالنفس (٩١.٣%) ,ودرجة المشاركة السياسية (٢.٩%) ,ودرجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم (١%) [جدول (١٤)].

كما يوجد سبعة عشر متغيراً مستقلاً تضمنها النموذج الإنحداري تساهم في تفسير قرابه (٩٤%) من التباين في الدعم التشريعي للمرأة المعيلة ,يأتي في مقدمتها متغير درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة (٨١.٦%) ,والحصول علي دورات تدريبية (٨.٢%) ,ودرجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية (٠.٩%) [جدول (١٥)].

جدول (١١) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم الإجتماعي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	الدعم المنظمي	٠.٦٣٩	٠.٤٠٨	٠.٤٠٦	٠.٦٣٩	٠.٠٠٠
٢	عمر المبحوثة	٠.٧٥٧	٠.٥٧٢	٠.١٦٤	٠.٤١٩-	٠.٠٠٠
٣	درجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية	٠.٨١٦	٠.٦٦٥	٠.٠٩٢	٠.٣٤٠	٠.٠٠٠
٤	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٨٤٦	٠.٧١٦	٠.٠٥٠	٠.٢٣١	٠.٠٠٠
٥	درجة الوعي البيئي	٠.٨٥٨	٠.٧٣٦	٠.٠٢٠	٠.٣١٠-	٠.٠٠٠
٦	درجة المشاركة السياسية	٠.٨٧٤	٠.٧٦٥	٠.٠٢٨	٠.٣٦٣-	٠.٠٠٠
٧	درجة العضوية للمنظمات	٠.٨٩٢	٠.٧٩٦	٠.٠٣١	٠.١٩١	٠.٠٠٠
٨	المستوي التعليمي للمبحوثة	٠.٨٩٦	٠.٨٠٣	٠.٠٠٧	٠.١٠٨	٠.٠٠٢
٩	درجة القيادية	٠.٩٠١	٠.٨١٢	٠.٠٠٨	٠.١٣٣	٠.٠٠٠
١٠	الحصول علي دورات تدريبية	٠.٩٠٩	٠.٨٢٦	٠.٠١٤	٠.١٧٤-	٠.٠٠٠
١١	الدعم العائلي المادي	٠.٩١١	٠.٨٣٠	٠.٠٠٤	٠.٠٩٢	٠.٠٠٥
١٢	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٩١٣	٠.٨٣٣	٠.٠٠٢	٠.٠٨٣-	٠.٠٢٨

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (١٢) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم السياسي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	درجة المشاركة السياسية	٠.٨٥٨	٠.٧٣٧	٠.٧٣٦	٠.٨٥٨	٠.٠٠٠
٢	درجة الوعي الصحي والبيئي	٠.٩٠٧	٠.٨٢٣	٠.٠٨٦	٠.٣٣٥	٠.٠٠٠
٣	المستوي الطبقي	٠.٩٢١	٠.٨٤٩	٠.٠٢٥	٠.١٨٩-	٠.٠٠٠
٤	المستوي التعليمي للمبحوثة	٠.٩٣٢	٠.٨٦٨	٠.٠٢٠	٠.١٤٤	٠.٠٠٠
٥	الدعم المنظمي	٠.٩٤١	٠.٨٨٥	٠.٠٣٤-	٠.٥٠٩-	٠.٠٠٠
٦	درجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية	٠.٩٤٥	٠.٨٩٣	٠.٠٥٨	٠.١١٠	٠.٠٠٠
٧	درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم الملرأة المعيلة	٠.٩٤٧	٠.٨٩٦	٠.٠٠٣	٠.٠٧٥-	٠.٠٠٢
٨	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٩٤٩	٠.٩٠٠	٠.٠٠٢	٠.٠٨٩-	٠.٠٠١
٩	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٩٥٠	٠.٩٠٢	٠.٠٠٠٢	٠.٠٤٣	٠.٠٢٦
١٠	درجة إعتماد المرأة المعيلة علي نفسها	٠.٩٥١	٠.٩٠٤	٠.٠٠١	٠.٠٩٥-	٠.٠١٢
١١	درجة القيادية	٠.٩٥٢	٠.٩٠٥	٠.٠٠١	٠.٠٥٣	٠.٠٣٦
١٢	الدعم العائلي المادي	٠.٩٥٢	٠.٩٠٧	٠.٠٠١	٠.٠٥٣	٠.٠٣٠

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (١٣) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم الصحي والبيئي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	درجة الوعي الصحي والبيئي	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠	————

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (١٤) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم النفسي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	درجة الثقة بالنفس	٠.٩٥٦	٠.٩١٣	٠.٩١٣	٠.٩٥٦	٠.٠٠٠
٢	درجة المشاركة السياسية	٠.٩٧١	٠.٩٤٢	٠.٠٢٩	٠.٢٨٩	٠.٠٠٠
٣	درجة إعتماد أبناء المرأة المعيلة علي أنفسهم	٠.٩٧٦	٠.٩٥٣	٠.٠١٠	٠.١٤٧	٠.٠٠٠
٤	الدعم المجتمعي المحلي	٠.٩٧٧	٠.٩٥٤	٠.٠٠٢	٠.٠٤٤-	٠.٠٠١
٥	الدعم العائلي المادي	٠.٩٧٨	٠.٩٥٦	٠.٠٠١	٠.٠٤٧	٠.٠٠٢
٦	المستوي التعليمي للمبحوثة	٠.٩٧٨	٠.٩٥٦	٠.٠٠١	٠.٠٢٨-	٠.٠٣٣
٧	درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة	٠.٩٧٩	٠.٩٥٨	٠.٠٠١	٠.٠٤٤	٠.٠٠٥

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

جدول (١٥) معامل الإرتباط ومعاملات التحديد والتأثير الفريد لكل متغير ومعامل بيتا عند المستويات الإحتمالية بين المتغيرات المستقلة والدعم التشريعي للمرأة المعيلة .

رقم النموذج	المتغير	معامل الإرتباط	معامل التحديد(R^2)	التأثير الفريد لكل متغير	معامل بيتا القياسي	إختبار t**
١	درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة	٠.٩٠٤	٠.٨١٦	٠.٨١٦	٠.٩٠٤	٠.٠٠٠
٢	الحصول علي دورات تدريبية	٠.٩٤٨	٠.٨٩٩	٠.٠٨٢	٠.٣١٩-	٠.٠٠٠
٣	المستوي الطبقي	٠.٩٥٢	٠.٩٠٦	٠.٠٠٧	٠.١٥٧-	٠.٠٠٠
٤	درجة المشاركة في مشروعات خدمة القرية	٠.٩٥٧	٠.٩١٥	٠.٠٠٩	٠.١٠١	٠.٠٠٠
٥	عمر المبحوثة	٠.٩٦٠	٠.٩٢٢	٠.٠٠٦	٠.٠٩٦-	٠.٠٠٠
٦	الدعم العائلي المعنوي	٠.٩٦٣	٠.٩٢٧	٠.٠٠٦	٠.٠٨٩-	٠.٠٠٠
٧	الدعم المجتمعي المحلي	٠.٩٦٤	٠.٩٣٠	٠.٠٠٢	٠.٠٦٤-	٠.٠٠١
٨	درجة القيادية	٠.٩٦٦	٠.٩٣٢	٠.٠٠٣	٠.٠٦٨	٠.٠٠١
٩	درجة المشاركة السياسية	٠.٩٦٧	٠.٩٣٥	٠.٠٠٢	٠.٠٧٢-	٠.٠٠٢
١٠	درجة العضوية للمنظمات	٠.٩٦٨	٠.٩٣٦	٠.٠٠١	٠.٠٤٩	٠.٠٠٧
١١	درجة الإنفتاح الجغرافي	٠.٩٦٨	٠.٩٣٨	٠.٠٠١	٠.٠٥٠-	٠.٠١٦
١٢	الدرجة الكلية لمستوي المعيشة	٠.٩٦٩	٠.٩٣٩	٠.٠٠١	٠.٠٣٩-	٠.٠١٣
١٣	درجة الثقة بالنفس	٠.٩٧٠	٠.٩٤٠	٠.٠٠٢	٠.٠٧٠	٠.٠١٤
١٤	درجة الإنفتاح الثقافي	٠.٩٧٠	٠.٩٤١	٠.٠٠٠	٠.٠٣٨	٠.٠٢٨
١٥	الدعم المنظمي	٠.٩٧١	٠.٩٤٢	٠.٠٠١	٠.٠٧٧-	٠.٠١٦
١٦	درجة الوعي البيئي	٠.٩٧٢	٠.٩٤٤	٠.٠٠٢	٠.١٢٧	٠.٠٠٣
١٧	درجة الوعي البيئي في حالة عدم وجود درجة المشاركة السياسية	٠.٩٧٢	٠.٩٤٤	٠.٠٠٠	٠.١٥١	٠.٠٠٠

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارة البحث .

في ضوء ما سبق يتضح الأهمية الكبرى لمتغيرات المشاركة السياسية للمرأة المعيلة ,والدعم المنظمي ,والدعم العائلي والمجتمعي المحلي ,والدعم الصحي والبيئي ,والمعرفة بالحقوق والواجبات ,ودرجة ثقة المرأة المعيلة بنفسها في تفسير التباين في درجة الدعم الكلي للمرأة المعيلة ،حيث أن هذة المتغيرات بمثابة المرتكزات الأساسية لإستراتيجية دعم المرأة المعيلة في ضوء نتائج الدراسة ،مما يعني أن زيادة الدعم الكلي للمرأة المعيلة ممكن أن يتأتي من خلال المرتكزات التالية [شكل (١)] :

١-زيادة درجة المشاركة السياسية وذلك من خلال بعض الإجراءات التي تتمثل في تسهيل إستخراج بطاقات الرقم القومي للمرأة المعيلة اللازمة للتصويت في الانتخابات ، ودفع المرأة المعيلة علي المشاركة السياسية من خلال بث البرامج الإعلامية لحثها علي المشاركة ,والتعريف بأهمية دورها ،وتوعيتها بحقوقها وواجباتها ,وكذلك حث المرأة المعيلة علي الدخول في الأحزاب السياسية ,وحضور الندوات والدورات التثقيفية والمحاضرات التي تعقد من خلال الجمعيات والهيئات الموجودة بالقرية ,بالإضافة إلي القيام بحملات توعية حول تعزيز دور المرأة المعيلة في الحياة السياسية وبالتالي تمكينها سياسيا .

٢-زيادة الدعم المنظمي من خلال تسهيل إقامة المنظمات الإجتماعية التي من شأنها النهوض بالمجتمع بمختلف طوائفه ,مع حث المرأة المعيلة علي الدخول في عضوية تلك المنظمات ,وتسهيل إجراءات دخولها في عضوية تلك المنظمات ,وتوعيتها وتعريفها بأدوار هذه المنظمات ,وتعريفها بحقوقها وواجباتها تجاه بلدها ,وكذلك السعي وراء توقيع إتفاقيات بين الجهات الرسمية (الحكومية) وبين الجمعيات الأهلية بشأن تقديم الدعم للمرأة المعيلة وأسرها في مختلف المجالات ,هذا بالإضافة إلي عمل المزيد من الأبحاث العلمية للبحث عن إستراتيجيات جديدة لدعم المرأة المعيلة .

٣-زيادة الدعم العائلي والمجتمعي من خلال حث أفراد المجتمع لمساعدة أسرة المرأة المعيلة من ذويهم أو كأسر موجودة في العائلة وذلك بتوضيح القيم الدينية والمجتمعية التي تنادي وتؤكد علي الإهتمام بتلك الأسر وتحثهم علي التكافل الإجتماعي ,وكذلك توضيح الثواب الذي يعود عليهم من تطبيق تعاليم الدين السمح في هذا الجانب ,وزيادة مشاركة المرأة المعيلة في الأنشطة والمشروعات الصغيرة المولدة للدخل والتي من خلالها تستطيع أن تحصل علي دخل مستقل للإنفاق علي من تعول ,وكذلك أخذ رأي المرأة المعيلة عن المشكلات التي تواجهها هي وأولادها وأيضا المشكلات التي تواجه القرية التي تعيش فيها مع سماع إقتراحاتها لمواجهة هذة المشكلات والتصدي لها حتي تشجعها علي الحضور والإستفادة .

٤-زيادة درجة الوعي الصحي والبيئي لدي المرأة المعيلة من خلال عمل الندوات الصحية لفهمها طبيعة البيئة التي تعيش فيها ,وكيفية إستخدام الموارد البيئية المتاحة لإشباع حاجاتها بطريقة صحية وسليمة وآمنة لها ولأولادها ,والعمل علي توعية المرأة المعيلة وإطلاعها علي كافة الطرق والوسائل الصحية لتربية أبنائها ,وكذلك العادات الغذائية السليمة ,بالإضافة إلي توفير الرعاية الصحية للمرأة المعيلة من خلال عمل القوافل الطبية المجانية لاكتشاف الأمراض لديها ولدي أبنائها ,وتوفير العلاجات المناسبة لذلك ,مع تفعيل دور الوحدات الصحية للكشف المجاني لها ولأولادها .

٥-زيادة درجة المعرفة والإستفادة من قوانين دعم المرأة المعيلة التي من شأنها الارتقاء بالمرأة المعيلة وأسرتها بصفة خاصة ,والارتقاء بالمجتمع كله بصفة عامة من خلال عمل ندوات تثقيفية في هذا المجال وبثها في الوسائل الإعلامية بمختلف صورها لضمان وصولها للمرأة المعيلة نفسها ,والسعي وراء سن تشريعات جديدة مستنبطة من إستراتيجيات دعم المرأة المعيلة التي تنادي بها الأبحاث العلمية والتي من شأنها النهوض بالمرأة المعيلة بصفة خاصة ,والنهوض بالمجتمع ككل بصفة عامة .

٦-زيادة درجة ثقة المرأة المعيلة بنفسها وذلك من خلال تعريفها حقوقها وواجباتها ,وتعضيدها في مختلف المجالات لتعزيز الشعور لديها بأنها قادرة علي حل مشكلاتها ,وتدريبها علي تنفيذ مشروعات انتاجية صغري محسنه للدخل ,وتوجيهها النفسي والتربوي لمساعدتها علي توجية وتربية ابنائها ,ومحو أميتها ,وكذلك العمل علي تغيير نظرات الترحم والشفقة من المجتمع للمرأة المعيلة عن طريق تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام لقضايا المرأة المعيلة وكيفية التعامل معها بحيث تكون قادرة علي مواجهة ظروفها بكل ثقة .

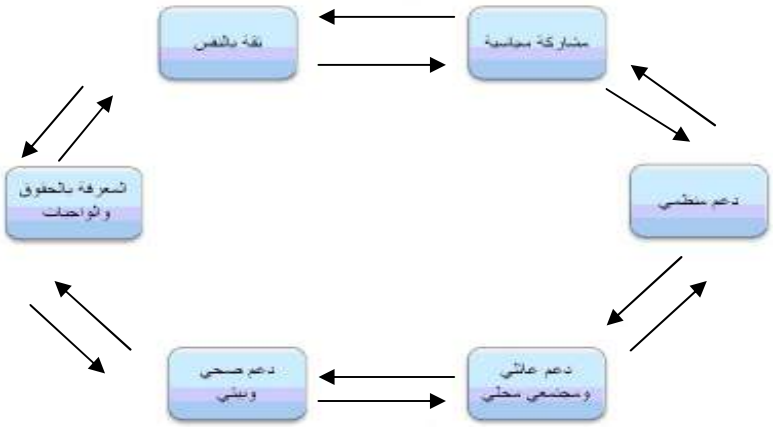

شكل (١) المرتكزات الأساسية لإستراتيجية دعم المرأة المعيلة في ضوء نتائج الدراسة .

المراجع

إبراهيم ,أحمد حسن (١٩٩٤) :أثار سياسات الإقتصادى على سوق العمل والتشغيل فى مصر ،فى إستشراق بعض أثار الإصلاح الإقتصادى فى مصر ،الجزء الثانى ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ،معهد التخطيط القومى ،القاهرة .

حجازي ، عزت (١٩٩٦) :الفقر في مصر ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ،القاهرة .

حليم ,نادية ،ووفاء فهيم (٢٠٠٢) :النساء المسئولات عن أسر في العشوائيات ،المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية (١٧ – ٢٠ ديسمبر) ،المركز الديموجرافي بالقاهرة .

الساعاتي ,عبلة (٢٠٠٢) :ظاهرة تأنيث الفقر تؤكد أن الفقر إمرأة تعول ،جريدة الأخبار ،باب المرأة والطفل ،الطبعة الثالثة .

سالم ,أمل مسعود محمود (٢٠١٣) :محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم ,رسالة ماجستير في العلوم الزراعية ,قسم مجتمع ريفي ,كلية الزراعة ,جامعة الفيوم .

عمارة ,بثينة حسين (٢٠٠١) :التنمية البشرية وأساليب تدعيمها ،دار الامين للطباعة والنشر ،القاهرة ،الطبعة الاولي .

الغامري ، محمد حسن (١٩٨٠) :ثقافة الفقر – دراسة في أنثروبولوجيا التنمية الحضرية ،المركز العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة .
الليثي ,هبه (٢٠٠١) :تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر بين النساء ,الجمعية المصرية لعلم الإجتماع الريفي ,القاهرة .
هبة أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٤) :دور المنظمات غيرالحكومية في تمكين المرأة المعيلة ,رسالة دكتوراة ,كلية الخدمة الإجتماعية ,جامعة القاهرة ,فرع الفيوم .

A Study of Role of Governmental and Non- Governmental Organization in Suporting Rural Family Headed Woman

Marwa El-S. Esmail , A. EL-R. A. EL-R. EL-Haydary; M. I. Elezaby and M. K. M. El-Sayed
Faculty of Agriculture, Alexandria University.

ABSTRACT

The study aimed to determine and measure degree of supporting the family heading women, and determine the main factors associated to the total support for the family heading women and their different axes (economical, social, political, health, environmental, psychologically and legislative,) and suggesting strategies to support the family heading women in the light of the results of this research. especially aim to survey and identify the organizations, authorities that from their duties supporting the family heading women, and define the nature of this duties and kind of help provided by this authorities and organizations to family heading women, identify the services provided by this authorities and organizations and the people who make benefit from this services, their satisfaction, and the suggestions for improving this services and identifying the main problems that face this organizations and authorities and the suggestions to overcome this problems. The comprehensive study consisted of all households. To achieve the goals of this study the comprehensive study were consisted of all households of family heading woman in Mahalet Mosa village, Kafr El-Sheikh governorate. Study sample consisted of 300 family heading rural woman in Mahalet Mosa village. Analyzing data was done using different statistical methods among them, mean, standard deviation, range, frequency distribution table for displaying and description of the data also using statistical analysis to view the relations between the dependent variables and independent variables like correlation coefficient to show the strength of relations among the variables. Also, using the phased regression analysis to identify the effect of studied independent variables on the dependent variables, also using reliability coefficient (alpha) to measure the constancy degree for some complex variables using Krombakh method.The following are the important results of this study: The study show that the total support of the family heading women was low (82.3%) while the economical and social support was lower (95 and 98%), respectively, the political support was about (86%) while the health, environmental, and psychological support was very lack (99.3 and 99.3%), respectively, while legislative support was medium (69.7%).The results show that there are ten independent variables that were included in regression model contribute by in analyzing 97% of variance for the family heading woman at the first was the political participation variable (81.2%), degree of self confidence (8%), organization support (5.1%), geographical openness, and degree of knowledge, make benefit from lows that support family heading woman, financial support, training courses, participation degree in village service project, degree of self independence for family heading woman children, leadership degree, by using the coefficient determination (0.969), the abovementioned ten variables explain about 96.9% of the variance in total support levels for family heading women under study. About 3.1% of variance was due to variables that was not included in this study. From this the importance of political participation, organizational support, family support, cultural support, local support, health support, environmental support, knowledge of rights and duties, degree of family heading woman self confidence in contrast interpretation for the degree of total support, where these variables are the main strategical basics for supporting family heading women